

تقرير الشال

«الشال»: 16 مليار دينار إيرادات متوقعة لموازنة السنة الحالية

قال تقرير الشال الاقتصادي انه بانتهاء نوفمبر 2015، انقضى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2015/2016، وواصلت أسعار النفط انخفاضها بوتيرة أسرع، وكسرت حاجز الـ 45 دولارا للبرميل، للشهر الثالث على التوالي، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر نوفمبر، نحو 38,2 دولارا للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 5 دولارات للبرميل، أي ما نسبته نحو 11,6٪، عن معدل أكتوبر البالغ 43,2 دولارا للبرميل، وهو أيضا أدنى بنحو 6,8 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 15,1٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا للبرميل، وأيضا أدنى بنحو 36,8 دولارا من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 75 دولارا. وكان معدل سعر نوفمبر 2014 من السنة المالية الفائتة 2014/2015 قد بلغ 73,8 دولارا للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2014/2015، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81,3 دولارا، أي ان معدل سعر البرميل لشهر نوفمبر 2015 فقد نحو 53٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وفقد نحو 48,2٪ من معدل سعر البرميل لشهر نوفمبر 2014.

وقال التقرير: إذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجموعها، نحو 14,6 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3,8 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ولكن ارتفاع الإيرادات النفطية للسنة المالية الحالية، يكاملها، مشروط بارتفاع معدل سعر برميل النفط الكويتي ليتجاوز معدل سعر الشهر الـ 8 الأولي من السنة المالية الحالية، البالغ نحو 49,9 دولارا للبرميل. ومع إضافة نحو 1,4 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، وهي التي تجاوزت المباري دينار فعلياً للسنتين المائتين الفائتتين، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 16 مليار دينار.

27 مليار دينار القيمة السوقية

للشركات المدرجة بتراجع 10,5٪

أشار تقرير «الشال» الاسبوعي الى ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال نوفمبر الفائت، كان أكثر نشاطاً، مقارنة ببدء أكتوبر، إذ ارتفعت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال).

وأشار التقرير الى ان القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة -191 شركة- بعد انسحاب شركة المناقع القابضة، خلال نوفمبر 2015، بلغت نحو 26,923 مليار دينار، مرتفعة بنحو 1,2٪ مقارنة مع نهاية أكتوبر 2015، وهو ما يعكسه الارتفاع في مؤشر البورصة الوزني. وعند مقارنة قيمتها، مع نهاية ديسمبر 2014 لعدد 190 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت تراجعاً بلغ نحو 3,117 مليارات دينار، أي من 29,696 مليار دينار، إلى نحو 26,579 مليار دينار، وهو تراجع بلغت نسبته 10,5٪. وتجدد الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية عام 2014، بلغ 43 شركة من أصل 190 شركة مشتركة، في حين سجلت 142 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 5 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضه، سجلت شركة «هيومن سوفت القابضة» أكبر ارتفاع في القيمة، قاربت نسبته 159,7٪، تلتها شركة «نفائس القابضة» بارتفاع قارب 116,1٪. وحققت الشركة «الوطنية للمسالخ» أكبر انخفاض في قيمتها، قارب 58,7٪، تلتها في الانخفاض الشركة «الكويتية لصناعة مواد البناء» التي خسرت نحو 52,8٪ من قيمتها. وحققت قطاعاً، من ارتفاعاً، من ضمنها حقق قطاع الرعاية الصحية أعلى ارتفاع بنحو 2,4٪، في حين سجل قطاع النفط والغاز أعلى انخفاض بنحو 35,2٪.

وقال التقرير ان الارتفاع طال مؤشرات السوق الرئيسية الثلاثة، على الرغم من انخفاض سعر النفط الكويتي، ربما بسبب النتائج الإيجابية لبعض الشركات، ومقترح الاستحواذ المقدم من شركة «الاتصالات السعودية»، لاسهم شركة «VIVA».

سوقا الكويت وأبوظبي الأقل

خسائر خليجياً في 2015

قال تقرير الشال ان أداء الأسواق في نوفمبر كان أداء مختلطاً، فالأسواق الراجعة انخفض عددها من 10 أسواق في أكتوبر إلى 7 أسواق في نوفمبر ومنها كانت الأسواق الخاسرة، ومستوى مكاسب الأسواق الراجعة انخفض كثيراً في نوفمبر مقارنة بمستويات شهر أكتوبر. واستمر الغرر في الأداء لصالح الأسواق الناضجة والناشئة مقارنة ببدء أسواق الخليج، إذ بلغ عدد الأسواق الراجعة لأولى 5 من أصل 7. والعكس حدث لأسواق إقليم الخليج الـ 7 التي حققت 5 منها خسائر. وظلت الأسواق الراجعة منذ بداية العام 4 أسواق فقط كما كان وضعها في نهاية شهر أكتوبر، أي ان 10 أسواق لازالت في المنطقة السالبة أداءً ما مضى من العام الحالي، ومن ضمنها أسواق الخليج السبعة.

وكان أكبر الراجحين في نوفمبر السوق الألماني الذي أضاف مكاسب بنحو 4,9٪ خلال الشهر، ثاني أكبر الراجحين كان السوق الياباني الذي أضاف 3,5٪، بينما جاء ثالث الراجحين السوق الصيني الذي أضاف 1,9٪ وهو السوق الأهم لأنه سوق تعرض لنكسة ضخمة تمت مواجهتها بإجراءات لا تنجح عادة، ولكن مؤشرات أدائه توجي بالتعافي، وبشكل عام، قبع كل أسواق الخليج السبعة في قاع المنطقة السالبة بأدائها خلال ما مضى من العام الحالي، أقلها خسائر كان سوق أبوظبي بفقدانه نحو 6,5٪، ويليه المؤشر الوزني لسوق الكويت بفقدانه نحو 10,5٪، وكان كلا من السوق السعودي والسوق الكويتي هما الوحيدان اللذان حققا مكاسب في نوفمبر، ويعزى استمرار الغرر لصالح الأسواق الناضجة والناشئة إلى استمرار هبوط أسعار النفط التي فقدت نحو 10٪ -مزيج برنت- في شهر نوفمبر، إلى جانب عدم حدوث أي انفراج في الأوضاع الجيوسياسية.

وقال التقرير ان شهر ديسمبر يعتبر آخر شهور العام، ومن المرجح أن يحرص معظم المتداولين في معظم أسواق العالم على أن يكون الأداء موجبا من أجل إقالات نهاية العام.

CLIFTON
STEEL, 43 MM
SELF-WINDING
www.baume-et-mercier.com

Φ
BAUME & MERCIER
MAISON D'HORLOGERIE GENEVE 1830

مجموعة بيهاني
مراد يوسف بيهاني

مركز الحمراء للتسوق: ٢٢٢٧ ٠٢٠٦، مجمع الصالحية: ٢٢٤٢ ١٩٤٥ / ٢٢٤٢ ٦٠٢١ / ٢٢٤٧ ٦٠٢١
مارينا مول: ٤٨٢٩ ٢٢٢٤ / ٤٨٢٩ ٢٢٢٤ / ٤٨٢٩ ٢٢٢٤ / ٤٨٢٩ ٢٢٢٤ / ٤٨٢٩ ٢٢٢٤ / ٤٨٢٩ ٢٢٢٤
سوق الشرق: ٢٢٤٣ ٢٧٧٠ / ٢٢٤٣ ٢٧٧٠

«بيان»: الحكومة تجاهلت تحذيرات صندوق النقد

قالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الأسبوعي ان سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال الأسبوع الماضي أداءً ضعيفاً، وذلك وسط انخفاض معدلات التداول بشكل لافت، لاسيما على صعيد السيولة المتداولة التي سجلت في إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من 5 أشهر، وقد جاء هذا الأداء في ظل تراجع تأثير صفقة (فيفا) على البورصة، بالإضافة إلى عدم ظهور محفزات إيجابية جديدة، وسط استمرار تشاؤم الكثير من المستثمرين وتراجع قفهم في السوق الكويتي وفي الاقتصاد المحلي بشكل عام، حيث أظهر الاستبيان الشهري الذي أصدرته «رويترز» خلال الأسبوع المنقضي تراجعاً في ثقة المستثمرين بالبورصة الكويتية، إذ جاء فيه أن ما يقرب من 30٪ من كبار مديري صناديق الشرق الأوسط بنوون خفض انكشافهم على سوق الكويت للأوراق المالية في الأشهر الثلاثة القادمة.

على الصعيد الاقتصادي تناول التقرير توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن الكويت، حيث توقع ان تشهد الأوضاع المالية الداخلية والخارجية للبلاد المزيد من التراجع الحاد خلال عامي 2015 و2016، وذلك نتيجة الهبوط الذي تشهده أسعار النفط. وتوقع الصندوق أن يستمر عجز الميزانية العامة في الأجل المتوسط، إذ ستسجل عجزاً تراكمياً تصل قيمته إلى 26,2 مليار دينار مع خلق احتياجات تمويلية بنفس المبلغ خلال الفترة من 2015 وحتى 2020، وسبق وأن حذر (الصندوق الدولي) الكويت مرارا في السنوات السابقة من احتمال تعرض الميزانية إلى هذا العجز في ظل انخفاض أسعار النفط، إلا أن الحكومة قابلت هذه التحذيرات بمزيد من التجاهل غير المبرر، حتى أصبح لدى الأوساط الاقتصادية شكوك كبيرة بقدرة الحكومة على مواجهة الأزمات.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر الحكومة في تنفيذ نصائح وتوصيات (صندوق النقد الدولي) وغيره من المؤسسات الاقتصادية المرموقة بشأن الحد من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر تشبه وحيد للدخل، والعمل على خلق مصادر دخل إضافية في ضوء الزيادة المستمرة في الإنفاق الجاري، قد أدى إلى تخلف الاقتصاد الوطني بشكل واضح، ودفع ميزانية الدولة إلى تسجيل عجز حقيقي في العام المالي السابق.

ولكن الجانب المضيء في هذه المشكلة أن الكثير من التقارير والدراسات قد أفادت بأن الكويت لديها فرصة عظيمة لكي تتدارك نفسها مرة أخرى من خلال المضي قدماً في تنفيذ بعض الحلول والمعالجات الفورية، منها العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري وتنفيذ المزيد من المشاريع الكبرى التي تساهم في تنويع مصادر الدخل عن طريق تقديم الدعم للقطاع الخاص وإفساح المجال له للمشاركة الحقيقية في تنمية الاقتصاد الوطني وإستاد تلك المشاريع إليه، وغيرها من المعالجات السريعة التي لا بد أن تتجه إليها الدولة في الفترة الحالية، فإذا أرادت الحكومة أن تتدارك نفسها وتصلح أخطائها السابقة، فلا سبيل أمامها سوى السعي نحو تنفيذ هذه الحلول بشكل فوري وسريع، مما يصب في صالح المصلحة العامة، ويخرج الاقتصاد الوطني من التعثر الذي مازال يقيع في ظله منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008.

وبالعودة إلى تداولات سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد شهد السوق أداءً ضعيفاً نوعاً ما، مما أجبر مؤشراته الثلاثة على إنهاء تعاملات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة، إذ جاء ذلك في ضوء الضغوط البيعية التي شهدتها السوق في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي جاءت بهدف جني الأرباح، حيث تركزت على الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في الأسبوع قبل الماضي، خاصة الأسهم القيادية والثقيلة، الأمر الذي انعكس سلباً على المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذين كانا الأكثر خسارة بنهاية الأسبوع الماضي. هذا وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض معدلات التداول بشكل ملاحظ، وخاصة على صعيد قيمة التداول التي تراجع في إحدى الجلسات اليومية لأدنى مستوى لها منذ شهر يوليو الماضي.

«الأولى للوساطة»: تراجع شهية المستثمرين

قالت الشركة «الأولى للوساطة» إن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي جاءت ضعيفة، وسط مستويات سيولة متدنية، بسبب الضغوط البيعية وشدة العمليات المضاربية وعمليات جني الأرباح التي قادت غالبيتها محافظ الأفراد على مدار الأسبوع.

وأضافت «الأولى للوساطة» في تقريرها الأسبوعي ان المؤثرات السلبية على تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية تنامت خلال الأسبوع الماضي، حيث تراجعت مستويات السيولة إلى مستويات متدنية جداً، في حين تنامت الضغوط البيعية نحو أسهم تشغلية إلى جانب المضاربات التي طالت أسهما قيادية، وجميها اعتبارات قادت إلى تذبذب الأداء العام للقطاعات المدرجة.

ولاحظت «الأولى للوساطة» تراجع شهية المستثمرين في تعاملات الأسبوع الماضي قياساً بالأسبوعين السابقين، بسبب غياب المحفزات الفنية التي يمكن أن تشجع صناع السوق على زيادة حركتهم الاستثمارية، موضحة أن خمول المحافظ الرئيسية وصناع السوق عموماً وضغط لحد ما الحركة على الأسهم الشعبية الصغيرة متدنية القيمة، وبالطبع كان هذا النشاط مدفوعاً من قبل الأفراد، وهو الاعتبار الذي أسهم في تعزيز النفس المضاربي وفي تباين المؤشرات.

«التجارة»: تجديد 70 ألف بطاقة تموينية في جميع مراكز التفتيش

كونا: أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس تجهيزها مراكز التفتيش الخارجية لاستقبال أصحاب البطاقات التموينية التي سبنتهي العمل بها في الفترة ما بين يناير ومايو 2016 والبالغ عددها 70 ألف بطاقة.

وقالت الوزارة في تصريح صحافي انه تم تجهيز المراكز بالأجهزة اللازمة والكوادر المتدربة لضمان انسيابية العمل وإنجازه بالصورة المطلوبة للمواطنين أصحاب تلك البطاقات.

وأوضحت أنه في سبيل التسهيل على المستفيدين فقد تم إعطاء الصلاحية لجميع المراكز لإجراء جميع العمليات ومن ضمنها عمليات تجديد تلك البطاقات على فترتين صباحية ومسائية مما سيساهم في تخفيف العمل وإنجازه بالسرعة المطلوبة.

وذكرت الوزارة انه تم تزويد المراكز بأجهزة الطابع وتوفيرها لتكون قريبة من المراجعين، حيث سيتم استقبال المراجعين، موضحة ان عدد المراكز التي تم تجهيزها 13 مركزاً موزعة على محافظات الكويت.

نحن نخلق فرصاً تجعل

المال يعيش الاستثمار

تمكّنك و استثمر بتركيا في عقارات تيماس وتمتع بـ عائد شهري و سنوي مرتفع و مضمون 100%

• أعلى العوائد : عائدات عقارات تيماس الأعلى في العالم 25.3%
• مخاطر معدومة : ضمان تأجير الوحدة لمدة 5 سنوات أو حتى استرداد كامل رأس المال (سعر الشقة) أيهما قد، يمكنك ان تخرّب # يمكنك ان تستثمر # يمكنك ان تستثمر في تيماس #

المركز الرئيسي/ الكويت، السالمية، شارع الخليج العربي خلف فندق هوليداي إن، برج الراس
Ground floor, 3rd, 4th, & 5th floors
25730729 / 65773365 / 55907594 / 50060015 / 90012894
www.tmas.com.kw Tmasbusiness Tmas.business Tmas.business